

## حقوق الأقليات بين الاندماج والاستبعاد

### دراسة في فكر ويل كيمليكا

م.م. صدام أحمد دحام

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

[saddam.a.d@nahrainuniv.edu.iq](mailto:saddam.a.d@nahrainuniv.edu.iq)

#### الملخص:

تعد مسألة "حقوق الأقليات" من القضايا الرئيسية التي أهتم المقال الفكري المعاصر بالاشتغال عليها، خصوصاً بعد ظهور مسألة التعددية الثقافية ومطالبة الأقليات بالإقرار بها وبحقوقها في ممارسة تقاليدتها الثقافية، وهنا نجد أن المفكر "ويل كيمليكا" قد حاول طيلة مشروعه الفكري بالدفاع عن حقوق الأقليات الثقافية والاثنية والدينية، كما أنه كافح كثيراً من أجل حصول هذه الأقليات المختلفة على حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق أعماله، وهو لا يتردد في ذات السياق في توجيه سهام نقده للأطروحات العنصرية التي تطلب من الأقليات التخلي عن هويتها والاندماج داخل المجتمع، كما صرح في مختلف مؤلفاته التي تُعد اليوم من بين أبرز النصوص التي ارتقت بمسألة حقوق الأقليات من مرتبة النقاش القانوني إلى منزلة النقاش الأخلاقي والفكري.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على حقوق الأقليات، وأن هذه الأقليات تعاني من أشكال كثيرة من الظلم والاضطهاد والقهر، وأن تلك الأقليات لها حقوق تناضل من أجلها، لذلك يطرح "ويل كيمليكا" نظريته في التعددية الثقافية الليبرالية وتبنيه نموذج الدولة المتعددة الثقافات، التي اعتبرها الشكل السياسي الجديد الذي يمكن من خلاله تحقيق التكيف مع التنوع الثقافي والاعتراف بحقوق الجماعات الأقلية. **الكلمات المفتاحية:** حقوق الأقليات - اندماج - استبعاد - ويل كيمليكا - التعددية الثقافية الليبرالية.

### Minority rights between integration and exclusion A Study in the Thought of Will Kymlicka

Assist. Lect. Saddam Ahmed Daham

Al-Nahrain University / College of Political Science

[saddam.a.d@nahrainuniv.edu.iq](mailto:saddam.a.d@nahrainuniv.edu.iq)

#### Abstract:

The issue of "minority rights" is one of the major issues that contemporary intellectual writing has focused on, especially after the emergence of cultural pluralism and the demands of minorities for recognition and their right to practice their cultural traditions. Here, we find that the thinker Will Kymlicka has tried throughout his intellectual project to defend the rights of cultural,

ethnic, and religious minorities. He has also struggled greatly to ensure that these various minorities obtain their political, economic, social, and cultural rights through his works. In the same context, he does not hesitate to direct his criticism at racist propositions that demand that minorities abandon their identity and integrate into society, as he has stated in his various works, which are today among the most important texts that have elevated the issue of minority rights from the level of legal debate to the status of moral and intellectual debate.

The research aims to shed light on the rights of minorities, and the fact that these minorities suffer from many forms of injustice, oppression, and subjugation. They also have rights that they are fighting for. Therefore, Will Kymlicka presents his theory of liberal multiculturalism and his adoption of the multicultural state model, which he considers the new political form through which adaptation to cultural diversity and recognition of the rights of minority groups can be achieved.

#### Key words:

Minority rights - integration - exclusion - Will Kymlicka - liberal multiculturalism.

#### المقدمة:

يتسم العالم اليوم بالتعددية والتنوع حيث إنه لا يتألف من مجتمع واحد، بل إنه عالم مكون من مجتمعات متنوعة ذات ثقافات مختلفة، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى هجرة الأمم من أجل حياة أفضل، أو بسبب الانفصال والانقسامات والحروب، ومن أجل إدارة هذا التنوع تبنت بعض الدول فكرة الوحدة السياسية التي تستدعي الوحدة الثقافية، ومن ثم الاندماج في ثقافة أغلبية الشعب.

أشارت أغلب الأبحاث العلمية والدراسات السياسية والاجتماعية إلى أهمية إعادة النظر في أسس العلاقات الإنسانية، نظراً للتغيرات الاجتماعية الحديثة التي نتجت عن الانفتاح العالمي وتزايد عدد الهجرات بين الدول وتطور وسائل الاتصالات العالمية، ونظراً لما تشهده المجتمعات من صراعات وحروب عالمية وشيكة، فقد توجهت الآمال البشرية كافة نحو إبراز قيمة الحياة الإنسانية ودعمها، من أجل تحقيق أعظم قدراً من الحماية والدعم والرفاهية التي يسعى إليها مستقبل البشرية، وعندما اعتدى بعض الناس على حريات الآخرين عملت بعض المنظمات الدولية وكذلك الفلاسفة والمفكرون على تعزيز حقوق الإنسان بصورة عامة وحقوق الأقليات بصورة خاصة، والتشجيع على احترامها من قبل الجميع دون تمييز للجنس أو العرق أو اللغة أو الدين.

#### أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه تناول موضوع حقوق الأقليات، وأن هذه الأقليات لها حقوق تناضل من أجلها، وأن من حقها أن تحصل عليها وأن تدافع عن نفسها مطالبة بهذه الحقوق، كما ويرجع أهمية

البحث أيضاً إلى أنه يعرض فكر أحد أبرز المفكرين الليبراليين المعاصرين وهو "ويل كيمليكا" الذي يُعد من أكبر المدافعين الليبراليين عن حقوق الأقليات، ومن أكثر المؤيدين لسياسات المواطنة والمجتمعات المتعددة الثقافات.

### إشكالية البحث:

يدور البحث حول إشكالية رئيسة مفادها: ما هي سياسة التعددية الثقافية الليبرالية التي طرحها المفكر "ويل كيمليكا" في كتاباته لمعالجة حقوق الأقليات؟ ولمعالجة هذه الإشكالية يتم طرح عدة تساؤلات أهمها: ما هو مفهوم الأقليات؟ ما هي معايير تصنيف الأقليات؟ ما هو تصنيف "ويل كيمليكا" للأقليات؟ ما هي السياسة التي تبناها "ويل كيمليكا" من أجل دفاعه عن حقوق كل صنف من أصناف الأقليات؟

### فرضية البحث:

إن فرضية البحث تشير إلى أن سياسة التعددية الثقافية الليبرالية التي طرحها المفكر "ويل كيمليكا" في كتاباته لمعالجة حقوق الأقليات هي سياسات في التعامل مع التنوع الثقافي ومعالجة ظاهرة انبعاث الهويات الثقافية في الدول الغربية، وأن هذه السياسات عبارة عن أفكار سياسية وآليات ووسائل تساعد الدول والمجتمعات المتنوعة باختلاف تنوعاتها (ثقافياً - لغوياً - دينياً - عرقياً - أثنيًا) للتعامل مع طرق إدارة تلك التنوعات للإيجاد بوسائل وسبل التعامل مع كل هذه الاختلافات لضمان عدم انتهاك حقوق الأقليات.

### منهجية البحث:

أما فيما يخص المقاربة المنهجية التي سوف يتم اتباعها لتحليل الإشكالية ومحاولة التحقق من الفرضية، فقد تم استخدام (المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون) الذي يُعتبر طريقة من طرق التفسير والتحليل بشكل علمي منظم.

### المبحث الأول: مفهوم الأقليات ومعايير تصنيفها

#### أولاً: مفهوم الأقليات

من خلال مراحل التاريخ الطويل، بدأ النظر إلى قضية الأقليات بشكل مختلف، ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين أصبحت حقوق الأقليات ومطالبهم من أكبر القضايا التي تناولتها السياسة، فقد جادلت الأقليات من أجل ارتباطهم الوثيق بثقافتهم الخاصة، وأن لديها المصلحة المشروعة في الحفاظ على تلك الرابطة.

وقبل البدء في التعريف بمفهوم الأقلية في الفكر السياسي، لا بد من التعرف على المفهوم اللغوي لها، إذ ورد في معجم لسان العرب لابن منظور "(القلة) خلاف الكثرة، وقد قل يقل قلة فهو قليل وقل أو

أقل أي جعله قليلاً، (وأقلية) مصدر صناعي تتم صياغته من إضافة باء النسبة إلى آخر الاسم، ثم تاء التأنيث بعدها مثل إنسانية". (ابن منظور ٢٠٠٩، ٢٦)

أما عن تعريف مفهوم الأقلية في نطاق الفكر السياسي فهناك من يعرفها بأنها مجموعة مميزة ثقافياً أو دينياً أو عرقياً أو أثنياً، تعيش في مجتمع أكبر منها، وهي مجموعة صغيرة من الأفراد يكون تعدادها أقل من النصف، وفي الغالب يتم تصنيفها تصنيفات (ثقافية أو دينية أو عرقية أو لغوية). (علي و حنا ٢٠٠٢، ١٨)

يحمل معنى "الأقلية" من خلال المنظور السياسي معنى أكبر، إذ يرتبط بالسيطرة والهيمنة التي تؤدي دوراً مهماً عبر التاريخ السياسي، فمفردة أقلية عُرِفَت بالمجموعة الأقل من حيث العدد في أغلب الأوقات، فهي من يُتَغَلَّبُ ويُسيطرُ عليها، بسبب أن الأكثرية هم من يملكون السيطرة والسلطة، أما إذا كانت الأقلية العددية هي المسيطرة والهيمنة على الأكثرية العددية، فهنا تصبح المجموعة الأكثر عدداً أقلية على الرغم من كثرة الأعداد. (مصطفى ٢٠٢٢، ٣٦) وخير مثال على ذلك وجود ٣٧٠ مليون فرد يُعدُّون سكاناً أصليين في أنحاء العالم منهم ٧٠% يعيشون في قارة آسيا والبقية يعيش في القارتين الأمريكيتين وقارة أستراليا، فالسكان الأصليون الذين يولدون ويعيشون على الأرض نفسها تصبح لهم حقوق تاريخية في الإقامة فيها، أما المستعمر فهو ساكن في أرض أخرى أنتقل إليها لأغراض سياسية توسعية، فالأكثرية العددية قد تتحول مرغمة نتيجة ضعفها إلى أقلية (كالهنود الحمر)، فقد كانوا السكان الأصليون لقارة أمريكا الشمالية وتحول الوضع بهم إلى أقلية رغم كثرتهم العددية، فالاحتلال والمستعمرات قد استبدلهم وحولهم من شعب لشعب آخر وبدل ثقافتهم بثقافة أخرى. (العكش ٢٠٠٩، ١٩)

لذلك فإن القول بأن الأقلية هي: "الجماعة الصغيرة من الناس التي تعيش وسط جماعة أكبر" فيه تبسيط شديد لسببين: أولهما: إنه يمكن لشعوب ذات أجناس واديان وقوميات ولغات مختلفة أن تعيش في وسط أجناس واديان وقوميات أخرى لعدة أجيال من دون أن تقوم بتحديد ذاتها كجماعات متميزة في خاصية أو عدة خصائص (بحر ١٩٨٢، ١٣-١٤)، أما السبب الثاني: إن الأرقام والإعداد داخل جماعة الأقلية وخارجها لا تحدد أهمية هذه الجماعة، فمثلاً نجد أن المسلمين في الهند يبلغ عددهم (٢٠٠ مليون) مسلم ومع ذلك فإنهم يُعدُّون أقلية وسط الأكثرية البوذية. (ضناوي ١٩٩٢، ٣)

يرى أغلب المفكرين بأن من الصعوبة إعطاء تعريف جامع لمعنى مفهوم الأقلية وذلك لعدة أسباب منها: (الداغر ٢٠٠٦، ٣١)

١. إن الأقليات تختلف وفقاً لاختلاف المفاهيم التي تحكم عزلتها وإقصاؤها وعلاقتها بالأكثرية التي تشاركها العيش ضمن مجتمع واحد أو ضمن إطار يجمع بين العديد من القوميات المختلفة.
٢. إن العلاقة بين الأقلية والأغلبية تتأثر بالعديد من المتغيرات وأهمها:

- أ. تباين الوضع الذي توجد فيه أقلية واحدة فقط عن الوضع الذي توجد فيه العديد من الأقليات ضمن المجتمع الواحد، إذ تواجه الأقلية الواحدة ضغوطاً من جانب الأكثرية، بينما يصبح المجتمع الذي يضم أقليات عديدة بعيداً بعض الشيء عن ذلك.
- ب. تباين درجة ثقافة المفكرين والباحثين أدى إلى اضطراب تعريف مفهوم الأقلية نظراً للديانة والعرق واللغة، حيث أدى ذلك إلى الخلاف في تحديد المفهوم إلى إصابة المصطلح بعدم المرونة والجمود وعدم تقبل أية إضافات عليه.
٣. إن الاهتمام بتحليل التفاعل بين الأكثرية والأقلية يؤدي بالنتيجة إلى ازدياد مقدار الاهتمام بالآثار المختلفة لأنواع البنيان الاجتماعي كالهجرة والمجتمعات القائمة على التنافس بين الأقليات أو بين الأقلية والأكثرية.
٤. إن حداثة تناول مفهوم الأقلية في مجال البحث العلمي قد يؤدي إلى عدم وضع تعريف محدد له، أو الوصول به إلى مفهوم يتفق عليه أغلب الباحثين، إذ تميل بعض الأقليات إلى العزلة عن الأكثرية، أما لرغبتها في ذلك أو تكون العزلة مفروضة عليها من قبل الأغلبية.
٥. اختلاط مفهوم الأقلية بالعديد من المفاهيم المقاربة لها كالأثنية والطائفية والعنصرية والعرقية، مما جعل الباحثين إلى الخلط بين مفهوم الأقلية وتلك المفاهيم.
٦. إن مشكلة الأقلية تعتبر بالدرجة الأساس هي مشكلة الأكثرية، وبالتالي فإنها مشكلة المجتمع ذاته (شابر ١٩٩٢، ٧)، في الوقت ذاته نجد أن بعض الأقليات الموجودة في العالم لا تكاد تحتفظ إلا بفكرة ضبابية ومشتتة عن تراثها المشترك. (غليون ١٩٨٨، ٥)
- وقد أستخدم مصطلح (أقلية) للمرة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية لوصف الأمريكيين من أصول يابانية، وبعدها تطور هذا المصطلح ليشمل اليهود الأمريكيين إلى جانب الأمريكيين الآسيويين (اليابانيين والصينيين والكوريين)، فالولايات المتحدة الأمريكية تُعد من أكثر الدول التي توجد بها أقليات، وفيها ممثلون لأغلب أعراق العالم، كما وتضم أيضاً فئات وأجناس مختلفة الهويات الاثنية، وعلى الرغم من ذلك يبقى بالدرجة الأولى التمييز الأساسي فيها محصور بالأقليات العرقية، حيث يشكل البيض الأغلبية وبنسبة ٧٤% والسود يشكلون ١٠% من عدد السكان، ثم يلونهم السكان من أصول إسبانية ولايتينية يشكلون ٩% نصفهم من الشيكانو المكسيكيين ثم من الهنود الأمريكيين فالآسيويين وغيرهم، وفيها من الطوائف الدينية ما يزيد على ٢٥٠ طائفة دينية مذهبية مسيحية، إضافة إلى الأقلية اليهودية والإسلامية والسيخية والبهائية والبوذية وغيرها، وتعد مسألة التمييز العرقي من أهم القضايا في الولايات المتحدة الأمريكية. (مصطفى ٢٠٢٢، ٣٦)

في الغالب ما يكون دور الأقليات محدود المميزات مما يدفعهم لإنشاء محيط اجتماعي خاص بهم، ويكون هذا المحيط الاجتماعي يختلف عن طباع وملاحم الأغلبية المسيطرة، فيؤدي ذلك إلى النزاعات والصراعات وعدم الاندماج معه المجتمع المحيط، ومن هنا تبدأ مشكلة المعاناة والحرمان من المشاركة والإحساس بافتقارهم إلى الانتماء إلى هذا المكان، فالأقليات القومية (National Minorities) عبارة عن مجاميع عرقية تختلف عن الأغلبية في المجتمع، ولكنها تشارك بالانتماء إلى القوى السياسية المركبة التي تعمل على المستوى القومي. (عبد الكافي ٢٠٠٦، ٥٩)

وقد تتمثل الأقلية في بعض الأفراد المشتتين أو ممن ينطبق عليهم صفة الأقلية بشكل أساسي على وفق نظام الهوية في القانون، فنجد أن بعضهم أقلية يتعايشون مع أفراد أصحاب لغة مختلفة ويسكنون في المكان نفسه، ومن بعد ذلك يحدث الترابط اللغوي نتيجة الترابط الثقافي، كما أن بعض الأشخاص يفتقرون إلى التجانس المكاني، والبعض الآخر يفتقرون إلى التجانس اللغوي لكنهم يملكون الوعي بالإقليم الذي يقطنون فيه وبواقع الأقلية المنتمين إليها، فيصبحون مهيين لاكتساب واستخدام اللغات المتداولة الأخرى وعياً منهم بالانتماء إلى الجماعة. (Moskvitcheva and Viaut 2019, 3)

هنالك بعض الأقليات ممن يتعرضون إلى العديد من الصراعات بسبب السخرية والنقد والتمتر بحجة اختلاف اللغة أو الدين أو العرق، لذا تفضل بعض الأقليات الانعزال والانطواء والتمركز داخل مكان محدد نتيجة شعورها بالغبن والخذلان المجتمعي، لذلك فأنها تفضل الاستقرار والعيش داخل مناطق سكنية خاصة كدرع وحماية لها من المختلف الآخر، وهنالك بعض الأقليات الأخرى ممن تستطيع التعايش والتأقلم وسط الاختلاف سواء العرقي أو الديني أو اللغوي. (مصطفى ٢٠٢٢، ٣٧)

نجد في أغلب المجتمعات هنالك جماعات صغيرة يطلق عليها وصف أقليات، حيث إن داخل الجماعات الكبرى جماعات صغيرة لها عادات وتقاليد مختلفة نسبياً عن مجتمع الأكثرية، فإنه وفقاً للقانون الدولي لا يجوز للدولة ذات الأكثرية العددية أن تجبر الأقليات التي داخل نسيجها بالتخلي عن تقاليدها وعقيدتها وهويتها، إذ من الممكن أن تتجح الأغلبية في امتصاص الأقلية التي تشاركها نسيجها القومي، والعمل على منحها بعض حقوقها وتمايزها الثقافي دون أن يؤثر ذلك على الأكثرية، فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة الأكثرية والأقلية تساهمان بالاستقرار السياسي داخل المجتمع، حيث تبدأ المشاكل بين الأقلية والأكثرية عندما يصبح للتمايز الثقافي وجود سياسي مميز، ورغبة الأقلية في أن تحصل على نصيب في عملية صنع القرار داخل الدولة التي تعيش فيها، وقد تقوم الأقلية بعمل تنظيم سياسي تعبر به عن مواقفها إزاء بعض القضايا السياسية والاجتماعية في المجتمع، عندئذ يحصل التصادم بين الجانبين، ويعتبر الوضع السياسي والاجتماعي في كشمير ومنطقة البلقان ودول الاتحاد السوفيتي السابق وأمريكا وأوروبا الآن دليلاً حياً على هذا الوصف. (الداغر ٢٠٠٦، ٣١-٣٢)

إن وجود الأقليات داخل المجتمعات ظاهرة طبيعية، إذ من غير الطبيعي أن يكون مجتمع كامل بتمايز وخصائص ثقافية واحدة، ففي كل مجتمع توجد أقلية أو أقليات، وقد تصبح ظاهرة الأقليات مشكلة للدولة إذا عجزت الأغلبية عن احتواء الأقلية وتلبية احتياجاتها، أو كانت مطالب الأقلية تتعارض مع ثوابت وحدة الدولة كالانفصال والاستقلال عن الاتحاد، وقد تسبق عملية المطالبة بالاستقلال والمساواة والحقوق السياسية داخل المجتمع أعمال عنف وصراعات عديدة بين الأغلبية والأقلية (البغدادي ١٩٩٣، ٩٣)، وبالتالي فإن ظاهرة التمايز الثقافي كثيراً ما كانت تبقى أحياناً موضوع رفض وعدم الاعتراف بشرعية الأقليات وحقوقها داخل الكيان السياسي للمجتمع (شابري ١٩٩٢، ٩)، أما الأقليات فتبعاً لظاهرة التمايز الثقافي فإنها تبحث عن المساواة في الحقوق مع الأغلبية ومزيداً من الاستقلال والحرية نظراً لصعوبة التجانس الثقافي بين الفئتين. (مهنا و يحيى ١٩٨٠، ٦)

مما سبق يمكن القول إن المفكرين والباحثين لم يتمكنوا من وضع تعريف محدد للأقلية، ويرجع ذلك إلى تعدد اتجاهات واختصاصات الذين تناولوا مفهوم الأقلية، إضافة إلى اختلاف درجة الثقافة بين الباحثين والمفكرين، وكذلك تنوع البيئات التي خرج منها المفهوم، كما أن معنى الأقلية يرتبط داخل المجتمع الدولي بالمجموعات الأقل عدداً غالباً، وأن لكل قاعدة شواذ، فإنه قد تظهر أغلبية في حكم الأقلية والعكس، وأن كان هذا لا يمنع أن تكون للأقلية ما يميزها ويمنحها خصائص وسمات تختلف عن أختباراتها، إذ نرى أن الأقلية هي المجموعة من سكان الدولة سواء كانوا أقلية أو أكثرية والتي تتمتع بخصائص ثقافية أو عرقية أو دينية أو لغوية تختلف بها عن بقية السكان.

#### ثانياً: معايير تصنيف الأقليات

إن تحديد معنى الأقلية قد لا يتطابق كمفهوم أو اصطلاح في كل زمان ومكان، فهو يستلهم الظروف التاريخية والسياسية التي تكمن في المطالبة بالمساواة أو الدعوة إلى الانفصال والاستقلال عن الدول الكبرى، وضمن هذا الإطار قدم المجتمع الدولي معايير خاصة لتحديد الشكل الخاص بالأقليات، وهذه المعايير تتمثل في: (هاشم و الصمد و حمزة ٢٠٢٠، ٣)

١. الأعداد: إذ يجب أن تمثل الأقلية عدداً أقل عن بقية السكان الذين يمثلون الأغلبية، ولكن قد تكون هنالك حالات لا تمثل فيها أي جماعة أغلبية عديدة، ويحدث أن يكون حجم الأقلية على درجة من الكبر تسمح لها بتكوين خصائصها المميزة.

٢. عدم الهيمنة: لا بد من أن تكون الأقلية في وضع غير مسيطر يبرر توفير الحماية لها، فهناك أقليات مهيمنة لا تحتاج إلى حماية، بل إن بعضها تنتهك حقوق الإنسان ولا تعترف بمبدأ المساواة.

٣. **المواقف الفردية:** أي بمعنى أن تمارس الأقلية الاختيار بين الانتماء إلى الأكثرية أو عدمه، فبعض الأفراد قد يفضل الاندماج في أغلبية السكان، أما البعض الآخر فقد يفضل التمتع بالحكم الذاتي أو تقرير المصير.

تعرضت معايير المجتمع الدولي لتحديد الأقليات بالنقد من الباحثين، فهناك اعتقاد قائل بأن مفهوم الأقلية عندما يتعلق بالأقلية العددية لمجموعة في دولة معينة لا يجب تفسيره بالكم العددي فقط، فالاستخدام الشائع للمفهوم يجب أن يشير أيضاً إلى عمليات القهر التي تتعرض لها الفئات الأخرى (Casals2006, 21). كذلك نجد أن المعيار الثاني (عدم الهيمنة) لا يمكن الأخذ به، فقد تتعرض الأكثرية لانتهاك كامل حقوقها من خلال أقلياتها، وتتحول القلة العددية إلى أغلبية كما ذكرنا سابقاً، أما معيار (المواقف الفردية) فنجدته مقبولاً إلى حد كبير، إذ إنه يجمع بين خصائص تلك الجماعة لتكون أقلية ذات ثقافات وخصائص متحدة. (مصطفى ٢٠٢٢، ٤١)

ويطرح بعض المفكرين والباحثين عدة معايير في تصنيف الأقليات وهي:

١. **المعيار العددي:** يعتبر بعض المفكرين أن معيار العدد هو الأساس في تحديد مكانة الجماعة داخل إطار الدولة، إذ إن الأقلية يفهم من معناها أنها أقل عدداً داخل الدولة، مع أن الدولة قد تضم أكثر من أقلية، وقد تضم الدولة الواحدة أقليتين متكافئتين في العدد من جماعات الأغلبية مثل (بلجيكا) التي تضم الفالون والفلاندرز. (الداغر ٢٠٠٦، ٤١)

فالمعيار العددي الذي يعني الحجم النسبي للأقلية داخل المجتمع مع أهميته في تحديد المفهوم، إلا أن الجماعة عندما تكون أقلية داخل المجتمع فهذا لا يعني أنها أقلية بصورة مطلقة، وإنما هي أقلية وفقاً لوضعها الاجتماعي والسياسي داخل الدولة. فنجد أن البعض يعتبر الدولة التي تزيد نسبة المسلمين فيها ٥٠% من مجموع السكان هي دولة إسلامية بغض النظر عن كون دستورها ينص أو لا ينص على أن الإسلام دين الدولة الرسمي. (يونس ١٩٩٠، ١٢)

فمنذ زمن طويل يتصور الباحثون أن مفهوم الأقلية ينصرف أساساً إلى كونه جماعة قليلة العدد أو متناهية في الصغر تعيش وسط أغلبية كثيرة العدد تكون السلطة من شؤونها دون سواها، بمعنى أن الأقلية تكون في مكانة سياسية واجتماعية متدنية عن مكانة الأكثرية المسيطرة دائماً، وبالتالي يجب أن يكون عدد أفرادها أقل بالمقارنة مع بقية السكان الذين يمثلون الأكثرية بين أفراد المجتمع. (Sills1968, 365)

لجأ المفكرون إلى البحث عن معيار آخر غير المعيار العددي نظراً لقصوره في تأصيل مفهوم الأقلية والعيوب التي نُسبت إليه والتي تمثلت في سببين: الأول هو إهماله للتفاعلات السياسية بين الجماعات بعضها البعض وتركيزه على الحجم النسبي للجماعة فقط دون الاهتمام بالوزن السياسي داخل المجتمع، أما السبب الثاني فهو التركيز على إعلاء قيمة العدد في الصراع على السلطة لتحقيق مكاسب

ونفوذ عن الطرف الآخر، في الوقت الذي قد تحصل فيه الأقلية على نفس المميزات التي حصلت عليها الأغلبية في مكان آخر، فهذه القاعدة نسبية وليس لها صفة الثبات.

٢. معيار الوزن السياسي: إن مؤيدي هذا المعيار لا ينظرون إلى الأقلية من منظور أنها الأقل عدداً بقدر ما يضعون في الاعتبار الوزن السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأقلية داخل المجتمع، حتى وإن كانت في الأمر الواقع بأنها قليلة العدد إذا ما قارناها عددياً بالأغلبية، وفق هذا المعيار فإن الأقلية تجمع بين واقعها العددي كأقلية وواقعها داخل المجتمع من ناحية الفاعلية السياسية وقدرتها على أن تحتل مكاناً مرموقاً في السلطة والمشاركة في صنع القرار، دون التركيز على كونها الأقل عدداً. (لويد ١٩٩٠، ٣٤٥)

ويظهر هذا النموذج بوضوح في قارة أفريقيا، إذ تقوم الطوائف المسيحية الأقلية عدداً بالسيطرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على الأكثرية المسلمة والتي سلبت حقوقها رغم كثرتها العددية، ومع أن معيار الوزن السياسي قد نادى به كثير من الباحثين لكونه يقوم بمعالجة القصور الذي ظهر في المعيار العددي، إلا أنه قد تعرض هو الآخر للنقد، حيث إن تمييز الأقلية وحصولها على كافة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليس قاعدة في عدة دول، فالأقلية في العديد من دول العالم تعاني من تدني وضعها والتضييق عليها وحرمانها من حقوقها باستثناء بعض الأقليات كالمسيحية واليهودية في دول عديدة من العالم.

٣. معيار التكتل الجغرافي: إن الأقلية وفق هذا المعيار تُعتبر جماعة اجتماعية تجمع بين بعضها البعض مصالح مشتركة تربط بين المنتمين إليها، وهذا يجعلهم في وضع متميز عن بقية أفراد المجتمع، إذ إن طابع المصلحة هو المتحكم في عملية المشاركة في هذا التكتل الجغرافي من عدمه (Encyclopedia America 1979, 261)، وقد يستند هذا التمايز إلى اعتبارات خاصة بالعرق أو الدين أو اللغة.

٤. معيار الهوية المشتركة: يركز هذا المعيار على الهوية التي تجمع بين فئات أكثر من جماعة، بحيث تضمن لهم هذه الهوية التمايز والاختلاف عن بقية سكان الدولة، ويكون هذا التمايز أما باللغة أو العرق أو الدين (البغدادي ١٩٩٣، ٨٨). ويظهر هذا المعيار بشكل جلي وواضح عند تعرض الجماعة لأزمة من الأزمات أو عند وجود خطر يهدد كيانها السياسي أو الاجتماعي في داخل الدولة أو خارجها، وقد لا يكون لمعيار الهوية المشتركة أي أهمية سوى في مجتمع الأقليات القومية أو الأقليات ذات الأعداد الكبيرة.

٥. المعيار الدستوري: ويقصد بهذا المعيار بأن يتم الإعلان عن أن الدولة ذات طابع ديني محدد كأن تكون دولة إسلامية أو أن دينها الرسمي هو الإسلام، أو الاشتراط فعلاً بأن يكون رئيس الدولة

مسلماً، أو ربما يتضمن النص في الدستور على أن الشريعة الإسلامية مصدر أساسي للتشريع في الدولة (يونس، ١٩٩٠، ١٢). لكن هذا المعيار تعرض للنقد أيضاً، وذلك نظراً لكون قارة مثل أفريقيا تضم دولاً ذات أغلبية مسلمة ومع ذلك نجد أن الحاكم أما أن يكون مسيحياً أو علمانياً أو وثنياً، كما أن مسألة بأن يكون الدستور نابعاً من الشريعة الإسلامية هو غير مطبق في الدول الإسلامية ذاتها والتي يحكمونها رؤساء مسلمين وهي ذات أغلبية مسلمة.

٦. **المعيار التنظيمي:** ويقصد به انتماء دولة أو مجموعة من الدول إلى منظمة أو اتحاد يحمل أيديولوجية معينة مثل منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد السوفيتي السابق (مسعد، ١٩٨٨، ٧٥)، ويعني ذلك أن الدولة المنتمية إلى المنظمة أو الاتحاد تعتبر أغلبية بحملها أيديولوجية معينة وما عداها يعتبر من الأقليات.

٧. **معيار الانتماء الوطني:** يقوم هذا المعيار على أن الجماعة الصغيرة المتميزة والتي يطلق عليها وصف الأقلية يُشترط أن يكون أفرادها منتمين بالجنسية إلى الدولة التي يعيشون فيها على سبيل الدوام والاستقرار (الرشدي، ١٩٩٧، ١٤٠)، ومن هنا فإن الأجانب الذين يقيمون على أرض الدولة ولا ينتمون لها برابطة الجنسية لا يمكن وصفهم بالأقلية أيًا كان عددهم.

ووفق هذه المعايير السبعة التي ذكرناها آنفاً خلّصت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى وضع تعريف للأقلية وهو: "إن الأقلية هي تلك الجماعات التي لها أصل عرقي ثابت وتقاليد دينية ولغوية وصفات تختلف بصفة واضحة عن بقية الشعب التي تعيش فيه، ويجب أن يكون عدد هذه الأقلية كافياً للحفاظ على تقاليدها وخصائصها كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التي تتمتع بجنسيتها". (البغداد، ١٩٩٣، ٩١)

مما سبق يمكن القول إنه على الرغم من أهمية المعايير العامة لتصنيف الأقليات، إلا أن هذه المعايير قد تعرضت للنقد من قبل الباحثين والمفكرين، إذ لا يوجد معيار واحد تم الاتفاق عليه ليكون هو المعيار الذي يؤخذ به دون غيره في تصنيف الأقليات، وسبب ذلك يعود إلى اختلاف وتباين طرق معالجة قضايا الأقليات ومن ثم اختلاف وتباين الحلول والمعالجات التي توصلوا إليها، إلا أن هنالك بعض المحددات الأساسية التي يجب وضعها في الاعتبار عند تصنيف الأقليات وهي:

١. يجب أن يكون عدد الأقلية كافياً نسبياً، إذ لا يكفي أن توجد مجموعة صغيرة من الجماعات أو الأسر قد تفتقد فيما بينها إلى روح المشاركة والتعاون، وربما قد لا تشكل فيما بينها مجموعة بشرية متميزة.
٢. يجب أن يكون بين الأفراد الذين يمثلون مجتمع الأقلية روابط مشتركة تجمع بينهم في إطار واحد، مما يجعل منهم فئة تختلف عن بقية سكان الدولة في خصائص متعددة.

٣. يجب أن تعي الأقلية دورها في المجتمع والروابط القائمة بين أفرادها، وأن يرغب هؤلاء الأفراد في المحافظة على هذه الروابط والشعور بوحدة هويتهم.

### المبحث الثاني: سياسة التعددية الثقافية الليبرالية وحقوق الأقليات

يبين "ويل كيمليكا" من خلال كتاباته على أشكال متنوعة للاستبعاد السياسي والاقتصادي الذي تتعرض له الأقليات، مثل عدم القدرة على الحصول على الجنسية، أو الحصول على منصب سياسي معين أو الأحقية في التصويت بالانتخابات أو الحق في التملك، كل هذا وقد لا نجد ما ينص صراحة على حرمان تلك الأقليات من هذه الحقوق في القانون، فقد ترفض أياً من هذه المطالب بمجرد معرفة وجود أي انتماءات دينية أو عرقية مختلفة. (Kymlicka2004, 1)

يؤكد "ويل كيمليكا" بأنه من الصعوبة إيجاد حلول مناسبة وسريعة للعديد من الأزمات التي تواجه المجتمع مثل (الاندماج السياسي)، لأنها أزمة أثبتت عبر التاريخ مدى تعقيد تنفيذها والالتزام بها من قبل المجتمعات، إضافة إلى أن الاستبعاد الثقافي غير مقبول دولياً، ولكنه يحدث في أشكال متنوعة مثل محاولات بعض الدول لتشويه وقمع ثقافة جماعة ما، فتعمل على تقييد استخدامهم لشعائرهم الدينية أو لغتهم، ومن ثم تنتج العديد من الآثار التي تنعكس على مثل هذه الممارسات التي تعد سبباً كافياً لطمس أي محاولة للاندماج المجتمعي، فعدم السماح لتلك الجماعات لممارسة بعض الحقوق تؤثر بصفة عامة في الدولة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. (مصطفى ٢٠٢٢، ٤٨)

يواجه أفراد الثقافات الأقلية معضلة فيما يخص حقوقهم في الدول التي يحكمها مجتمع الأكثرية، فإذا كانت أغلب المؤسسات تستعمل لغة غير لغتهم سيصبحون عرضة لخطر التهميش من قبل المؤسسات الكبرى السياسية والاقتصادية والأكاديمية في المجتمع، ولمواجهة هذه المعضلة كان على تلك الأقليات الاختيار بين أربعة حلول كبرى وهي: (كيمليكا ٢٠١٠، ٤٣٣)

١. الهجرة بكثافة خصوصاً إذا وجدوا دولة صديقة مجاورة تعيش حالة من الرخاء ومستعدة لاستقبالهم، ونادراً ما حصل ذلك في تاريخ الغرب الحديث، ولكنه حصل في القرن العشرين في أوروبا الشرقية من خلال هجرة جموع الجرمانيين من كازخستان إلى ألمانيا أو اليهود من روسيا إلى إسرائيل.

٢. قبول الاندماج في ثقافة الأكثرية مع البحث عن تحسين شروط ذلك الاندماج من خلال التفاوض حتى تكون أعدل وأفضل.

٣. النضال من أجل اكتساب نفس تلك الحقوق والقدرات على الحكم الذاتي الضرورية للحفاظ على ثقافتهم المجتمعية، من خلال استحداث مؤسسات سياسية واقتصادية وأكاديمية تستخدم لغتهم الخاصة.

٤. القبول بحالة الاستبعاد والإقصاء والتهميش المتواصل والبقاء على هامش المجتمع.

تعكس كل واحدة من هذه الخيارات استراتيجية يمكن للأقليات أن تتبناها تجاه عملية البناء القومي للدولة، ولكي تكون تلك الخيارات ناجحة يحتاج كل واحدة منها (باستثناء خيار الهجرة) إلى شيء من المرونة من قبل الدولة في شكل سياسات من التعددية الثقافية الليبرالية، تقرر لها بحقوق تتعلق باللغة والحكم الذاتي أو معاهدات تتعلق بمطالب حول المجال الجغرافي أو باستثناءات من بعض القوانين، أذن الأمر يتعلق بأشكال متعددة من حقوق الأقليات تعكس استراتيجيات مختلفة حول كيفية الرد على الضغوط التي يطرحها بناء الدولة القومية وكيفية الحد منها. (كيمليكا ٢٠١٠، ٤٣٣-٤٣٤)

إن الأسباب التي أدت إلى التركيز على حقوق الأقليات والتعددية الثقافية في الآونة الأخيرة، فيرجعها "كيمليكا" إلى ثلاثة أسباب أساسية، فالسبب الأول هو (التركيبة السكانية) إذ كان لدى العديد من الحكومات في الماضي التوقع والأمل بأن الأقليات العرقية سوف تختفي من خلال الاستيعاب أو الزوال أو التزاوج، إلا أن هذا لم ولن يحدث فالسكان الأصليون هم الشريحة الأسرع نمواً في أمريكا الشمالية من حيث الولادات، إضافة إلى ازدياد أعداد المهاجرين بشكل كبير في أغلب الدول الغربية، وكذلك نمو الأقليات القومية في العالم الغربي، أما السبب الثاني هو (الوعي بالحقوق) والذي يرجع إلى ثورة حقوق الإنسان والتطور المؤدي للوعي بالحقوق، فمنذ عام ١٩٤٨ يقوم النظام العالمي على فكرة المساواة بين البشر سواء كأفراد أو شعوب، ويرفض الأفكار القديمة للتسلسل الاثني أو العرقي وتفوق بعض الناس على الآخرين مما يسوغ لهم الحق في الهيمنة عليهم، وأما السبب الثالث فيمكن في (الديمقراطية) التي تحد من قدرة النخب السياسية بالقضاء على حركات الأقليات العرقية السياسية في الديمقراطيات الراسخة، إذ لا يوجد خيار سوى السماح للأقليات بالأنشطة السياسية وتقديم حقوقهم ومطالبهم في الأماكن العامة. (Kymlicka 2005, 30-32)

إن الطابع الدقيق لسياسات بناء الدولة القومية قد تتنوع من بلد إلى آخر ومن إقليم إلى آخر، ولقد كان هنالك مجموعة عرقية قومية واحدة مسيطرة، واستخدمت سياسات لفرض ثقافة ولغة المجموعة المسيطرة على بقية السكان، وكانت هذه السياسات من أجل تحقيق بناء الدولة القومية في نظر "ويل كيمليكا" وتشمل: (كيمليكا ٢٠١١، ج ١، ٨٣-٨٤)

١. تبني قوانين اللغة الرسمية التي تعترف بلغة المجموعة المسيطرة على أنها اللغة الرسمية الوحيدة المستخدمة.
٢. بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي يقدم المناهج النموذجية التي تركز على تعليم وأدب وتاريخ الجماعة المسيطرة.
٣. مركزية القوة السياسية واستبعاد أشكال السيادة والحكم الذاتي التي تمتعت بها جماعات الأقليات تاريخياً.
٤. نشر لغة المجموعة المسيطرة وثقافتها من خلال المؤسسات الثقافية القومية.

٥. تبني رموز الدولة والاحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة وأبطالها وثقافتها.
٦. إنشاء نظام قانوني وقضائي موحد يعمل من خلال لغة المجموعة المسيطرة ويستخدم تراثها القانوني.
٧. تبني سياسات استيطان الجماعة القومية المسيطرة على مناطق إقامة مجموعة الأقليات.
٨. تبني سياسات الهجرة التي تتطلب المعرفة بلغة وتاريخ الجماعة القومية المسيطرة كشرط الحصول على المواطنة.

٩. الاستيلاء على الموارد الطبيعية التي كانت تملكها مجموعات الأقلية والسكان الأصليين وإعلانها مصادر قومية للثروة واستخدامها لمصلحة الأمة ككل.

لقد مرّ النقاش الفكري السياسي المستمر حول حقوق الأقليات بثلاث مراحل، إذ اعتبرت المرحلة الأولى حقوق الأقليات بمكانة الدفاع المجتمعي ضد التعدي على الليبرالية، وهذا أدى إلى إفساح المجال بشكل تدريجي لمناقشة دور الهوية والثقافة داخل الليبرالية، أما المرحلة الثانية من النقاش كان السؤال الأساسي فيها هو ما إذا كانت مصالح الناس في هويتهم وثقافتهم كافية لتبرير سبب الابتعاد عن قاعدة الحياد الاثني - الثقافي، وذلك من خلال استكمال الحقوق الفردية المشتركة مع حقوق الأقليات، وهذه المرحلة تمثل تقدماً في الطرح، إذ تطرح السؤال الصحيح لكنها تبدأ من الأساس الخاطئ بسبب أن الديمقراطيات الليبرالية لا تلتزم بقواعد الحياد العرقي - الثقافي، أما بخصوص المرحلة الثالثة من النقاش فهي تقترح النظر إلى حقوق الأقليات ليس كانهزاف عن الحياد العرقي - الثقافي بل وإنما كرد فعل على بناء الدولة بالأغلبية، وأن هذا سيؤثر على طريقة التفكير في مطالب مجموعات المهاجرين والأقليات القومية. (Kymlicka2001, 37)

يقول "كيمليكا" إن الممارسات في وقتنا الحالي لحقوق الأقليات نشأت في فراغ نظري دون فهم مبادئها الأساسية وأهدافها بعيدة المدى، إذ تم اعتماد حقوق الأقليات من الناحية العملية على أنها تسويات مؤقتة لمشاكل معينة ولدواعي الاستقرار وليس العدالة، بغض النظر عن الاهتمام باتساقها من عدمه مع أسس الليبرالية، فقد أصبحت تلك الحقوق من ضمن السياسات التقديرية بدلاً عن أنها تعتبر حقوقاً أساسية، لذلك يرى "كيمليكا" أنه يجب سد الثغرة ما بين النظرية وبين الناحية العملية في ممارسات الدولة الليبرالية، وذلك من خلال طرح نظرية تساعد في فهم وتقييم ممارسات بناء الدولة وحقوق الأقليات، من جانب تحفظ للدولة وحدتها ومن جانب آخر تصون حقوق الأقليات. (Kymlicka2001, 4-5)

ولأجل طرح تلك النظرية التي تسهم في فهم وتقييم ممارسات حفظ وحدة الدولة وصون حقوق الأقليات يجب أولاً جعل الدولة الليبرالية متعددة الثقافات تقوم على ثلاثة مبادئ عامة أساسية وهي:

(كيمليكا ٢٠١١، ج ١، ٨٧)

١. إن تنبذ الدولة متعددة الثقافات الفكرة القديمة القائلة بأن الدولة ملك لجماعة قومية واحدة، إذ لا بد للدولة أن يُنظر لها بأنها تنتمي لجميع المواطنين على السواء.

٢. إن تنبذ الدولة متعددة الثقافات السياسات التي تبني الدولة القومية وتستبعد أعضاء جماعة الأقليات، وإنما يجب أن تقبل تمكين جميع المواطنين القادرين للوصول إلى مؤسسات الدولة، من دون أن يضطروا إلى إنكار أو إخفاء هويتهم الثقافية والعرقية.

٣. إن تقر الدولة متعددة الثقافات بالظلم التاريخي الذي وقع على الأقليات بسبب سياسة الاستيعاب والاستبعاد، وأن تبدي الاستعداد لتقديم الحلول والمعالجات لتصحيح تلك السياسات.

وفي ضوء هذه المبادئ الثلاثة المترابطة التي ترفض فكرة الدولة التابعة للجماعة المسيطرة، لتحل محل سياسات بناء الدولة القومية الاستيعابية أو الاستيعادية سياسة الاعتراف بحقوق الأقليات، وي طرح "كيمليكا" معالجته لتلك الحقوق من خلال آلية أسماها (سياسة التعددية الثقافية الليبرالية).

ليس هنالك تعريف عالمي مقبول بشكل عام لمفهوم (التعددية الثقافية الليبرالية)، وأن أي محاولة لتقديم تعريف عام يحتوي على مختلف أشكالها سوف يكون هذا التعريف غامضاً، لكن يمكن القول "إن التعددية الثقافية الليبرالية هي وجهة النظر التي تذهب إلى أن الدول لا ينبغي عليها أن تساند فقط المجموعة المألوفة من الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية للمواطنة التي تحميها كل الديمقراطيات الليبرالية الدستورية، ولكن ينبغي عليها كذلك تبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة أو السياسات التي تهدف إلى الاعتراف والتكيف مع الهويات والتطلعات المتميزة للجماعات العرقية الثقافية". (كيمليكا ٢٠١١، ج ١، ٨١-٨٢)

وفي ضوء سياسة التعددية الثقافية الليبرالية يرى "كيمليكا" أن هنالك استراتيجيتين أساسيتين لتصنيف حقوق الأقليات، الأولى هي (حقوق الأقليات العامة) والتي تنطبق على مختلف الأقليات العرقية والثقافية، والثانية هي (حقوق الأقليات المستهدفة) التي تنطبق على مجموعات محددة من مثل المهاجرين والأقليات القومية والسكان الأصليين، وتعد الاستراتيجية العامة أبسط لأنها تتجنب الصعوبات السياسية والمفاهيمية وتشارك في تطوير تصنيف مجموعات الأقليات وهو النهج المفضل للكثير من الباحثين والمفكرين. (كيمليكا ٢٠١١، ج ٢، ٤٤)

يُشكل المهاجرون والأقليات القومية والسكان الاصليون جميعاً مجال اهتمام وتركيز سياسة التعددية الثقافية الليبرالية لدى "كيمليكا"، وربما يكمن الجدل القائم في العالم الغربي في كيفية فصل هذه المجالات عن بعضها البعض من النواحي القانونية والإدارية، وربما تكون بعض الدول رائدة في إحدى مجالات التعددية الثقافية الليبرالية بينما تجدها تعمل على إعاقة مجال آخر. ومثال ذلك نجد أن (السويد) لا تساند مجال التعددية الثقافية ذات الصلة بالمهاجرين، ولكنها لا تعارض المطالبة بالأراضي التاريخية وحقوق

الاستقلال للسكان الأصليين (أقلية السامي الأصلية)، وكذلك (سويسرا) تتكيف مع مطالب الأقليات القومية من خلال منحها حقوق اللغة الرسمية والحكم الذاتي، لكنها في نفس الوقت تعد من الدول الأوروبية الأكثر إقصاءً وأبعاداً للمهاجرين. وهذا يؤكد أن الدولة قد تكون متقدمة في أحد مجالات التعددية الثقافية الليبرالية وفي نفس الوقت تعاني من القصور والتراجع في غيرها. (مجيد ٢٠٠٩، ٢١٥)

لذا وجب علينا تناول موضوع سياسة التعددية الثقافية الليبرالية وفقاً لمجال تركيزها واهتمامها وتصنيف "كيمليكا" للأقليات في العالم الغربي والذي يشمل: ١. المهاجرون ٢. الأقليات القومية والجماعات الثانوية ٣. السكان الأصليون.

#### أولاً: سياسة التعددية الثقافية الليبرالية تجاه المهاجرين

يُعرف "كيمليكا" المهاجرين بأنهم "تلك الجماعات التي تألفت نتيجة قرار أتخذ من قبل أفراد أو عائلات بمغادرة بلدانهم الأصلية والهجرة إلى بلدان ومجتمعات أخرى أكثر حرية وديمقراطية، ويمرور الوقت سيولد الأجيال اللاحقة لأبناء المهاجرين في بلدهم الجديد، ليشكلوا بعد ذلك جماعات اثنية ذات مستويات مختلفة من حيث التنظيم والتضامن الداخلي". (Kymlicka 2000, 190)

تعد الهجرة مصدراً من مصادر التعددية الثقافية، فالبلد الذي يقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين ذوي ثقافات أخرى، فإنه سيكون بلداً متعدد الثقافات إذا سُمح لهؤلاء المهاجرون بالحفاظ على بعض خصوصياتهم العرقية (كيمليكا ٢٠٢٠، ٤١)، لكن نجد في أغلب الدول اليوم لا يؤيد الشعب الهجرة الدائمة بنطاق واسع، فالسياسات المتخذة لاستبعاد المهاجرين أو استيعابهم أو تهيمشهم تعكس هذا الموقف الشعبي، وينتج عن ذلك أن بعض المهاجرين غير قادرين الحصول على القبول القانوني، لذلك يتم استبعادهم من البلد الذين هاجروا إليه، وربما يسمح للبعض منهم بالدخول فقط كطالبي لجوء أو عمال مؤقتين دون أن يكون لهم حق بالحصول على الجنسية أو الإقامة الدائمة في البلاد، ويحكم عليهم بمكانة مهمشة في البلدان التي يكون فيها لبعض المهاجرين الحق في أن يصبحوا مواطنين دائمين، ويجب عليهم أن يخفوا عرقهم لاستيعابهم في المجتمع السائد، ولا يُسمح لهم بالحصول على اعتراف بثقافتهم وهويتهم، وهذه السياسات تعكس التصور السائد بأن الهجرة تعتبر كعبء وتهديد للدولة لذا يجب تقليلها واحتواؤها. (حمية ٢٠٢٣، ٣٣٧)

إن الجماعات المهاجرة لم تجد حلاً سوى الاندماج في ثقافة الأغلبية المسيطرة، لأن الجماعات المهاجرة على العموم تكون صغيرة الحجم ومتفرقة داخل الدول المهاجرة إليها، لذا لا تستطيع في بعث ثقافتها المجتمعية الأصلية من جديد داخل بلد المهجر، وبدلاً عن ذلك يقبل أغلب أفراد هذه الجماعات بفكرة أن فرص حياتهم متوقفة على الانخراط في المؤسسات الثقافية السائدة والعاملة بلغة الأغلبية، وفي نفس الوقت هنالك بعض الجماعات المهاجرة لا تتخلى عن هويتها وثقافتها الأصلية على الرغم من

اندماجها، مما أدى إلى بروز اتجاه فكري رافض لنموذج الاستيعاب القسري، لأنه نموذج غير واقعي لكونه لا يأخذ بالحسبان مقدار الضغوط التي يجب أن تمارسها الدولة لتحقيق هذا الاستيعاب، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن الاستيعاب ليس بالأمر الضروري، لكون الواقع العملي يثبت أن المهاجرين الذين يتصفون بقوة شعورهم بالهوية والكرامة والاثنية قد لا يكونون أفراداً منتجين ومواطنين مخلصين، ومن جهة ثالثة أخرى فإن الاستيعاب القسري يعد ظلماً لأنه يلغي حق المهاجرين في تعامل الدولة معهم على أساس الاحترام والمساواة مع غيرهم من المواطنين، وبالتالي فهو يجعل من الاندماج عملية اضطهادية غير مقبولة. (Kymlicka2000, 190-191)

لا تسع مجموعات المهاجرين عادة إلى الحصول على حقوق في الارض أو الاستقلال الإقليمي ومن ثم العمل على مشروع بناء أمة خاص بهم، فالسبيل لهم سوى الاندماج في المجتمع الأكثر جهد إمكانهم، لذلك من الإنصاف أن تقوم الدولة بالتقليل من شروط وأعباء هذا الاندماج المفروضة عليهم، مثل إتقان اللغة الرسمية ومدة الإقامة والاستقرار والعيش في إقليم الدولة وغيرها من الشروط (مجيد ٢٠٠٩، ٢١٧). ولأجل تحقيق ذلك يؤكد "كيمليكا" على تبني ثمان من سياسات التعددية الثقافية الليبرالية تجاه المهاجرين وهي: (كيمليكا ٢٠١١، ج ١، ٩٦)

١. التأكيد الدستوري والتشريعي والبرلماني للتعددية الثقافية على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية، وذلك من خلال حجز عدد من المقاعد (كوتا) لمصلحة الجماعات المهاجرة في الهيئات الاستشارية الحكومية والهيئات التشريعية.
٢. اعتماد التعددية الثقافية في المناهج الدراسية، وذلك من خلال مراجعة وتنقيح المقررات الدراسية من أجل منح اعتراف أكبر بالإسهامات الثقافية والتاريخية للجماعات المهاجرة.
٣. اشتغال التمثيل على الحساسية العرقية في السياسات الرسمية لوسائل الإعلام أو الترخيص لأجهزة الإعلام، وذلك من خلال تبني برامج تعليمية في الإعلام لمناهضة العنصرية وانتهاج قوانين صارمة ذات صلة بمنع استخدام العبارات العنصرية والطائفية.
٤. الإعفاء من ارتداء الزي الرسمي أو التشريع بالإغلاق يوم الأحد أسبوعياً، وذلك من خلال مراجعة قوانين الملابس وجعله ينسجم مع المعتقدات الدينية للمهاجرين، وكذلك مراجعة أيام العمل وجعلها مرنة تتلاءم مع العطل الدينية للمهاجرين.
٥. السماح بالجنسية المزدوجة، وذلك من خلال تشريع نصوص قانونية تبيح للمهاجر الاحتفاظ بجنسيته الأصلية إلى جانب الجنسية التي منحت له من قبل بلد المهجر.
٦. تمويل منظمات الجماعات العرقية المهاجرة لدعم الأنشطة الثقافية، وذلك من خلال قيام الحكومة بتمويل المهرجانات الاثنية الثقافية وبرامج الدراسات الاثنية للمهاجرين.

٧. تمويل نظم التعليم ثنائية اللغة أو تعليم اللغة الأم، وذلك من خلال توفير برامج تعليمية ثنائية اللغة خلال السنوات الدراسية لأبناء المهاجرين تجمع بين لغتهم الأصلية واللغة الرسمية للبلد.

٨. السلوك الإيجابي تجاه المجموعات المهاجرة المتضررة والمحرومة، ويتم ذلك باعتماد برامج التفضيل الإيجابي التي تهدف إلى زيادة تمثيل جماعات المهاجرين من النساء والمعاقين في معظم المؤسسات التعليمية والاقتصادية.

من خلال النقاط الثمانية لسياسات التعددية الثقافية الليبرالية الخاصة بالمهاجرين يعتقد "كيمليكا" أن سياسة السلوك الإيجابي تجاه المجموعات المهاجرة وضمان تمثيلها في العملية السياسية هي ذات هدف اندماجي، إذ تسعى تلك السياسة إلى زيادة أعداد المهاجرين المندمجين في المؤسسات الثقافية السائدة، وذلك من خلال منحهم عدداً من المقاعد والوظائف في المؤسسات السياسية والأكاديمية والاقتصادية، فهي لا تستهدف إلى تشجيع جماعة المهاجرين على النظر لأنفسهم بأنهم أمماً مستقلة ومتميزة بحد ذاتها، وإنما تهدف إلى تيسير مشاركة افراد الجماعات المهاجرة في المؤسسات الثقافية السائدة وتعزيز الاندماج المؤسساتي على المدى البعيد. (Kymlicka2004, 34-44)

يتضح من ذلك، أن "كيمليكا" يهدف من سياسة التعددية الثقافية لجماعة المهاجرين هو تحقيق الاندماج عبر طريق التكيف مع التباينات الثقافية بحد ذاتها لتكون أداة لتحقيق الاندماج على المدى البعيد، وذلك بتوفير البيئة الثقافية الملائمة لتمكين جماعة المهاجرين من التكيف التدريجي مع بيئة وطن المهجر، ومن ثم المشاركة الفاعلة في مؤسساته السياسية والاقتصادية والتعليمية التي بدورها تأخذ بالحسبان تباين المهاجرين ثقافياً وتتأقلم معهم على هذا الأساس. (مجيد ٢٠٠٩، ٢١٨)

هذا كله ما يتعلق بالمهاجرين الشرعيين، أما حالة المهاجرين غير الشرعيين فيرى "كيمليكا" أنه من الصعب للغاية الحصول على دعم عام لسياسة التعددية الثقافية الليبرالية تجاه المهاجرين غير الشرعيين والذين دخلوا البلاد بشكل غير قانوني، إذ إن وجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين له آثار عديدة، إذ إنه يعني أن الدولة غير قادرة على إحكام السيطرة على حدودها، وهذا يولد الخوف من تزايد أعداد المهاجرين غير المرغوب فيهم، وكذلك يوجد في معظم الدول الغربية اعتراض أخلاقي على مكافأة المهاجرين الذين يدخلون البلاد بشكل غير قانوني أو تحت ذرائع كاذبة، فيُنظر إلى هؤلاء المهاجرين على أنهم ينتهكون سيادة القانون سواء في الطريقة التي دخلوا بها البلاد أو في أنشطتهم اللاحقة من خلال العمل بشكل غير قانوني، وغالباً ما ينظر إلى المهاجرين غير الشرعيين بأنهم يتخطون قائمة الانتظار ويحلون محل المهاجرين المحتاجين أو المستحقين على قدم المساواة، والذين يسعون إلى دخول البلاد من خلال القنوات القانونية، فهناك اعتراض تحوطي على توفير سياسات التعددية الثقافية للمهاجرين غير الشرعيين، لأن ذلك قد يشجع المزيد من الهجرة غير الشرعية. (Kymlicka2007, 53-54)

إن هذا العداء الذي تغذيه الحكومات للهجرة غير الشرعية غالباً ما يكون مبالغاً فيه، لأن الكثير من الحكومات تعي أن اقتصادها يتطلب أعداداً كثيرة من المهاجرين غير الشرعيين، والمواطنون الذين يعارضون الهجرة غير الشرعية هم سعداء بسبب الاستفادة من الغذاء والخدمات الأرخص التي يوفرها هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين، وهذه المواقف قد تؤثر على اندماج المهاجرين، إذ يتمتع المهاجرون القانونيون الذين لديهم الحق في التجنس بالحافز على الاندماج، ويتم تشجيعهم من قبل الحكومة التي تدافع بنشاط عن الهجرة كجزء من المصلحة الوطنية، أما المهاجرون غير الشرعيين فلهيهم حافز أقل للاندماج ورفض من قبل الحكومة التي تعرفهم على أنهم تهديد للأمة سواء كان لهم الحق في أن يصبحوا مواطنين أم لا، لذلك فإن هذه المسألة يكون لها عواقب وخيمة على المهاجرين والمجتمع على حد سواء، وكذلك على الديمقراطية الليبرالية، فمن أسباب المصلحة الذاتية والعدالة يجب أن يعطى لجميع المهاجرين الحق في أن يصبحوا مواطنين. (Kymlicka2002, 44-45)

مما سبق يمكن القول أن سياسة التعددية الثقافية الليبرالية تجاه المهاجرين التي دعا إليها "كيمليكا"، لا تستهدف أن تحل محل السياسات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بتعزيز الاندماج والتضامن الاجتماعي في الدولة، بل إن سياسة التعددية الثقافية ستصبح مجرد إحدى الأدوات الأساسية لسياسة الاندماج والمؤلفة من سياسات المواطنة والتعليم والتوظيف التي تفعلها الحكومات في الديمقراطيات الليبرالية، وأن الاندماج المؤسسي لدى "كيمليكا" هو عملية مكونة من مسارين، المسار الأول يصدر من الدولة تجاه جماعة المهاجرين ويتم فيه الاعتراف بتنوعهم الاثني، أي بمعنى قبول مطالبهم الثقافية وتحويلها إلى سياسة منتجة من قبل مؤسسات الدولة ذات العلاقة، أما المسار الثاني فيصدر من جماعة المهاجرين تجاه الدولة، إذ يتكيف المهاجرون بشكل تدريجي مع البيئة الجديدة من خلال القبول بالمبادئ والقيم الليبرالية، والمشاركة الفاعلة في المؤسسات الحكومية من دون فقدان لخصوصيتهم الثقافية بشكل قسري، فتكون الدولة بمكانة الحاضنة البيئية التي يجري فيها الاندماج لينتج عنها المواطنون الجدد.

### ثانياً: سياسة التعددية الثقافية الليبرالية تجاه الأقليات القومية والجماعات الثانوية

يقصد بالأقليات القومية هي المجموعات التي كونت مجتمعات لها لغة وثقافة خاصة بها، وهي تتركز في أرض معينة قبل دمجها في دولة أكبر، مثل أقليات الكيويك في كندا وأقلية الإسكتلنديين والويلزيين في بريطانيا وأقلية الكاتالونيين والباسيك في أسبانيا وأقلية الفلمنكيين في بلجيكا والأقليات التي تتحدث الألمانية في جنوب تيرول في إيطاليا وأقلية البورتريكو في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي جميع هذه الأقليات القومية نجد مجموعة إقليمية متميزة تتصور نفسها بأنها أمة داخل دولة أكبر (كيمليكا ٢٠١١، ج ١، ٩٠). بمعنى إنها فئة من الناس تتجمع جغرافياً وإقليمياً، كانت تتمتع في الماضي

بحكم ذاتي، ثم اندمجت في السياق المجتمعي العام، تعتبر وحدة ثقافية متميزة لديها احساساً قوياً بالهوية الجماعية. (كيمليكا، ٢٠١٠، ٤٣٤)

غالباً ما تعاني الدول في معظمها من مشكلة عدم اندماج الأقليات القومية، وسبب ذلك يكمن في الكيفية التي تم بها بناء الدولة وعملية دمج الأقليات القومية فيها، إذ عادةً ما يكون دمج هذه الأقليات القومية لا إرادياً نتيجة الاستعمار أو الفتح أو التنازل عن الأرض، لذلك بقت هذه الأقليات محتفظة بخصوصياتها وتقاوم فكرة الاندماج الكلي في الثقافة المهيمنة، وتلجأ إلى المطالبة باستخدام ذات الوسائل التي تستخدمها الأكثرية المهيمنة في تعزيز بناء الدولة، كالسعي للهيمنة على اللغة الرسمية والمستخدمه بشكل خاص في المناهج التعليمية والدوائر الرسمية الحكومية ضمن أقاليمها، إضافة إلى رسم حدودها الداخلية على أساس قومي. (Kymlicka2001, 29)

يعتقد "كيمليكا" بأن لجوء الأقليات القومية والجماعات الثانوية إلى تبني الخطاب القومي للتصدي إلى مشروع دولة الأكثرية المهيمنة يساعدها في اكتساب عدة خصائص منها: (مجيد، ٢٠٠٩، ٢٢٦-٢٢٧)

١. التمتع بمكانة خاصة في ظل القانون الدولي استناداً لحق الأمم والشعوب في الاستقلال الذاتي وحق تقرير المصير.

٢. يضيف الخطاب القومي لمطالب الأقليات القومية بُعداً تاريخياً، وذلك أن مطالبها الحالية لا تتضمن فقط الحق في انتزاع السلطة السياسية من الأكثرية المهيمنة، وإنما مطالبها تُعبر عن امتداد تاريخي متواصل من المفاوضات والنزاعات التي أدت إلى تحديد شروط اندماج هذه الجماعات في الدولة، وتُميز مطالب الأقليات القومية عن مطالب غيرها من الجماعات، فالأقليات القومية بخلاف جماعة المهاجرين تسعى للحصول على شكل من أشكال الاستقلال الذاتي مثل الفيدرالية.

٣. يعمل خطاب القومية على تحقيق التوازن في حيازة السلطة ما بين الأكثرية والأقلية القومية، من خلال تعريف الأقلية بأنها أمة، لكي يؤدي ذلك إلى إحداث تغيير على الرؤية الديمقراطية بأن الأكثرية تحكم الأقلية، وتحويل مضمونها من ثنائية التفوق الدونية إلى الشراكة المتكافئة.

إن حق تقرير المصير قد نُصّ عليه في ميثاق الأمم المتحدة، فلكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ومع ذلك فإن مبدأ تقرير المصير طبق فقط على المستعمرات الخارجية وليس على الأقليات القومية الداخلية (كيمليكا، ٢٠٢٠، ٥٩). لذلك يطرح "كيمليكا" ستاً من سياسات التعددية الثقافية للجماعات القومية الثانوية وهي: (كيمليكا، ٢٠١١، ج ١، ٩٣)

١. منح الأقليات القومية الحكم الذاتي الإقليمي الاتحادي أو شبه الاتحادي.
٢. النص على حق الأقليات القومية باستخدام لغتها الرسمية سواء إقليمياً أو قومياً.
٣. ضمان تمثيل أفراد الأقليات القومية في الحكومة المركزية أو المحاكم الدستورية.

٤. التمويل العام للجامعات والمدارس ووسائل الإعلام التي تعتمد لغة الأقليات القومية.
٥. التأييد الدستوري أو البرلماني على حق التعددية الثقافية الليبرالية للأقليات القومية.
٦. منح الشخصية الدولية للأقليات القومية، من خلال السماح للمناطق التي يقطنها الأقليات القومية بالاشتراك في الهيئات الدولية أو التوقيع على المعاهدات أو أن يكون لها فريق رياضي أولمبي يمثلها في المحافل الدولية.

مما سبق يمكن القول إن سياسة التعددية الثقافية الليبرالية تجاه الأقليات القومية والجماعات الثانوية الهدف منها في نظر "كيمليكا" هو رسم طريق إلى الأقليات القومية يؤسس لوجودها، من خلال قبول الدول الليبرالية بالخطاب القومي للأقليات وشرعية مطالبها بالاستقلال الذاتي، إذ إن الاعتراف بلغة الأقليات القومية باعتبارها من اللغات الرسمية للدولة فضلاً عن حقوق الاستقلال الذاتي والاهتمام الرسمي بعادات الأقلية وتقاليدها، جميع هذه الأمور تدخل في نطاق الإجراءات القانونية للاعتراف العام بالأقليات القومية، والشرع في بناء الدولة على أساس احترام حقوق القوميات الأخرى الداخلة في نطاق نظامها التشريعي، كذلك حماية المؤسسات القومية الخاصة بتلك القوميات.

#### ثالثاً: سياسة التعددية الثقافية الليبرالية تجاه السكان الأصليين

يُعرف "كيمليكا" السكان الأصليين بأنهم أناس أُحْتُلت أراضيهم والحقوا عنوة أحياناً ومن خلال المعاهدات أحياناً أخرى، بدول وشعوب تنظر إليهم كغرباء، ويسعى السكان الأصليون إلى الحفاظ على بعض الأنماط التقليدية في الحياة والتفكير في نفس الوقت المشاركة في العالم الحديث وفق الصيغ التي يقبلونها، إضافة على الاستقلالية الذاتية التي يحتاجونها، ولإنجاز مثل ذلك المشروع يطالب السكان الأصليون مجتمع الأكثرية باحترامهم والاعتراف لهم بالحق في تعديلات في وضعهم، حتى يوضع حد لسنين أو قرون طويلة من الإذلال جراء معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية. (كيمليكا، ٢٠١٠، ٤٣٥)

يبلغ عدد أفراد السكان الأصليين نحو ثلاثمائة مليون نسمة في مختلف دول العالم، وهم يتحدثون أربعة آلاف لغة ويقطنون في أكثر من سبعين دولة، بحيث يعيش الجزء الأكبر منهم في أمريكا اللاتينية ويشكلون قرابة ٥٠ مليون فرد، أي بنسبة ١١% من المجموع الكلي للسكان، وتواجه السكان الأصليون بعض المشاكل من أهمها النزاع على ملكية الأراضي التي يعيشون عليها، إذ تعمل الجماعات المهيمنة على سلب تلك الأراضي منهم واستخدامها لأغراض المنفعة الشخصية، بينما يبتغي السكان الأصليون المحافظة على أراضيهم لحماية الروابط الروحية والتاريخية التي تجمعهم بها، الأمر الذي وصل بهم اليوم أن يتمتعوا بحيازة واستخدام ما لا يزيد عن ٦% من أراضيهم، بسبب تجاوز الجماعات المهيمنة على تلك الأراضي ونهب ثرواتها. (مجيد، ٢٠٠٩، ٢٢٢)

ومن الجدير بالذكر بأنه لا توجد هنالك معايير متفق عليها يمكن التعويل عليها للتمييز ما بين الأقليات القومية والسكان الأصليين سوى معيار واحد فقط، ويتمثل هذا المعيار بالدور الذي تؤديه في عملية بناء الدولة، فنجد أن الأقليات القومية كانت أمماً منافسة للأكثرية المهيمنة في عملية بناء الدول الأوروبية لكنها من الفئة الخاسرة فيها، أي أن الأقليات القومية رغبت في تكوين دولة خاصة بها ولكنها فشلت في تحقيق هذا الهدف، بسبب التنافس والصراع على السلطة السياسية مع الأكثرية المهيمنة، بالمقابل نجد أن السكان الأصليين كانوا منعزلين عن مجرى عملية بناء الدول الأوروبية لأنهم أصلاً كانوا خارج إطار نظامها، وبذلك فقد احتفظوا بأنماط حياتهم التقليدية، وعلى هذا الأساس أصبح الكتلونيون والإسكوتلنديون والبوريتوريكان والكيبكيون والفلاميش أمماً دون دولة، في حين أضحت الهنود الأمريكيون والماوري والسامي والانويت من السكان الأصليين (Kymlicka 1999, 282). رغم ذلك فإن الاختلاف بين السكان الأصليين وبين الأقليات القومية التي أسماها "كيمليكا" بـ (الأمم التي هي دون مستوى الدولة) لا يبدو جلياً، إذ إن التمييز بينها هو تمييز شكلي لا يخرج السكان الأصليين عملياً من قالب الأقليات القومية.

وعلى الرغم من أن "كيمليكا" يؤيد فكرة الاختلاف الكلي بين السكان الأصليين والأكثرية المهيمنة في طريقة حياتهم، إلا أنه لا يؤيد فكرة الاختلاف الثقافي معياراً للتمييز بين السكان الأصليين والأقليات القومية، لدرجة تؤدي إلى حرمان الأقليات القومية من حقها في الاستقلال الذاتي، إذ إن "كيمليكا" يرى أن الاختلاف بين الأقليات من الناحية الثقافية هو يكون في الدرجة وليس في النوع، وأن جميع الأقليات تلتقي على معيار إساءة المعاملة تاريخياً وخسرانها فرصة تشكيل دولة خاصة بها سواء اشتركت في عملية تكوين الدولة أم لم تشترك فيها كلياً، وبالتالي ينبغي عدم التمييز بين السكان الأصليين والأقليات القومية وشملهم جميعاً بحق تقرير المصير وفقاً لهذا المنظور. (مجيد ٢٠٠٩، ٢٢٣-٢٢٤)

أما الاختلاف بين السكان الأصليين وجماعة المهاجرين من حيث المطالب فيلخصها "كيمليكا" بثلاثة اختلافات أساسية، فالاختلاف الأول نجد أن جماعة المهاجرين تسعى إلى الدمج المؤسساتي، في حين أن السكان الأصليين يسعون إلى الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال المؤسساتي، أما الاختلاف الثاني هو أن جماعة المهاجرين تسعى إلى الاحتفاظ بالحقوق الفردية، بينما يسعى السكان الأصليين إلى الحقوق جماعية الممارسة، والاختلاف الثالث هو سعي جماعة المهاجرين إلى عدم التفرقة والاندماج في جماعة الأكثرية، بينما يسعى السكان الأصليين إلى الحكم الذاتي. (كيمليكا ٢٠١١، ج ٢، ١٣٣)

لقد قاوم شعوب السكان الأصليين بضراوة عمليات البناء القومي للدولة، وقد صارت من أجل الحفاظ على مؤسسات الحكم الذاتي الخاصة بها وإعادة تركيزها، وكانت تستعمل في ذلك لغتها الخاصة حتى تستطيع أن تعيش وتستمر في الوجود داخل ثقافتها، فهي تسعى من أجل الاحتفاظ بمدارسها

وبمحاكمها ووسائل إعلامها ومؤسساتها السياسية، ولأجل تحقيق ذلك تطالب هذه المجاميع بشكل من الاستقلال الذاتي، وفي بعض الحالات القصوى يعلنون نيتهم الانفصال ولكن في أغلب الحالات يقف الأمر عند المطالبة بأشكال من الاستقلال الذاتي في أقاليمهم. (كيمليكا ٢٠١٠، ٤٣٥-٤٣٦)

يطلق "كيمليكا" عملية أسماها بمصطلح (التحول تجاه منظور أقرب للتعددية الثقافية) تخص جماعات السكان الأصليين، على الرغم من أن تسمية هذا المصطلح لا يستخدمه السكان الأصليون، بل أنهم يفضلون استخدام مصطلحات مثل تقرير المصير ومعاهدات الحقوق والأصالة والتأصيل، ومن خلال هذه العملية يطرح "كيمليكا" تسع سياسات للتعددية الثقافية الليبرالية تجاه السكان الأصليين وهي: (كيمليكا ٢٠١١، ج ١، ٨٩) (كيمليكا ٢٠١١، ج ٢، ١٢٨)

١. الاعتراف بحقوق الأرض وسندات الملكية للسكان الأصليين، من خلال إعطائهم الحق في امتلاك وتطوير وإدارة واستخدام الأراضي والأقاليم التي كانوا يملكونها تقليدياً أو كانوا يشغلونها أو يستخدمونها.

٢. الاعتراف بحق الحكم الذاتي في مسائل التي تتعلق بشؤونهم الداخلية كنتيجة للممارسة حقهم في تقرير المصير.

٣. تأييد المعاهدات التاريخية أو التوقيع على معاهدات جديدة، أي تلك المعاهدات التي تثبت حقاً للسكان الأصليين بالاستقلال الذاتي في المناطق التي يعتبرونها وطنهم التاريخي داخل نطاق الدولة.

٤. الاعتراف بالحقوق الثقافية للسكان الأصليين، من خلال تأسيس وإدارة أنظمتهم ومؤسساتهم التربوية التي تقدم التعليم بلغتهم الخاصة، وبطريقة مناسبة لمناهجهم الثقافية في التربية والتعليم.

٥. الاعتراف بالقانون المتعارف عليه، ويشمل ذلك على الحق في الاعتراف الكامل بقوانينهم وعاداتهم وأعرافهم ومؤسساتهم ونظمهم الخاصة، وتطوير وصيانة بُناهم المؤسساتية وتقاليدهم القضائية المتميزة.

٦. ضمان حق الاستشارة والتمثيل في الحكومة المركزية.

٧. التصديق القانوني والدستوري على المكانة المتميزة للسكان الأصليين.

٨. التأييد والتصديق على الوسائل الدولية حول حقوق السكان الأصليين.

٩. التصرف الإيجابي تجاه أعضاء جماعة السكان الأصليين.

ووفق السياسات التسع للتعددية الثقافية الليبرالية تجاه السكان الأصليين يصنف "كيمليكا" بعض الدول في الديمقراطيات الغربية للمدة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠ إلى ثلاث فئات وهي:

(كيمليكا ٢٠١١، ج ١، ٨٩-٩٠)

١. الفئة الأولى هي تلك الدول التي تحولت بشكل حاسم تجاه المنظور متعدد الثقافات، من خلال تبني ست أو أكثر من السياسات التسع، وإنها تعد بلداناً متعددة الثقافات تماماً (كندا - الدنمارك - نيوزيلندا - الولايات المتحدة).

٢. الفئة الثانية هي تلك الدول التي قامت بتحول أكثر تواضعاً ولكنه متميز، من خلال تبني ثلاث إلى خمس سياسات من السياسات التسع، وإنها تعد دولاً متعددة الثقافات بطريقة معتدلة (أستراليا - فنلندا - النرويج).

٣. الفئة الثالثة هي تلك الدول التي تحولت بالكاد إلى هذا الاتجاه، من خلال تبنيها باثنتين أو أقل من هذه السياسات التسع، وإنها دول بالكاد قامت بهذا التحول (السويد - اليابان).

مما سبق يمكن القول إن "كيمليكا" يؤيد فكرة تمتع السكان الأصليين بالاستقلال الذاتي في المناطق التي يعتبرونها وطنهم التاريخي داخل نطاق الدولة، وأنه يشترط وجوب عدم خضوعهم لقوانين الدولة السارية على الأكثرية المهيمنة والأقليات القومية وذلك بحكم اختلافهم الثقافي، وبالمقابل يؤكد "كيمليكا" على ضرورة اعتماد القانون العرفي للسكان الأصليين، أي بمعنى إنشاء نظام قانوني قائم على التقاليد والعادات القبلية ذات العلاقة بكيفية فض الخلافات وتحقيق العدالة المعتمدة عملياً من قبل جماعات السكان الأصليين حتى وقتنا الراهن، بحيث يتم في هذا النظام القانوني الالتزام بحقوق الإنسان ويعزز بآليات دولية جديدة، مما يعني أن النظام القانوني العرفي الذي يطرحه "كيمليكا" سوف يخضع للقانون الدولي العام، لأن جماعة السكان الأصليين يرفضون خضوع نظامهم القانوني العرفي لولاية النظام القانوني الداخلي للدولة، ولعل الغاية الرئيسية من وراء هذه الفكرة تتمثل في محاولة "كيمليكا" إضفاء الشرعية على مشروع الدولة متعددة الثقافات، من خلال حيازة تأييد السكان الأصليين وإشراكهم في عملية تكوين هذه الدولة ومساعدتهم في الحصول على كامل استقلالهم الذاتي الداخلي، مما يسهل عملية الاندماج في الدولة متعددة الثقافات المنشودة.

كما نستنتج من سياسة التعددية الثقافية الليبرالية التي طرحها "كيمليكا" في مؤلفاته هي لغرض جعل التنظيم السياسي والإداري للدولة مجسداً لحقيقة التنوع الثقافي للمجتمع، وذلك من أجل حماية الدولة من خطر التقسيم والانفصال في المقام الأول، وفي المقام الثاني الحفاظ على التنوع الثقافي من التهميش والاستيعاب القسري، وبذلك تكون التعددية الثقافية سبيلاً ثالثاً يتوسط سبيلي الاستيعاب القسري لبناء الأمة الواحدة وسبيل حيادية الدولة في التعامل مع التنوع الاثني والقومي، فكل من هذين السبيلين سوف يفضيان في نهاية المطاف إلى الدولة أحادية الأمة، أما سبيل التعددية الثقافية الليبرالية فسوف يحدث تغييراً جذرياً في طريق عملية بناء الدولة، وذلك من خلال جعل الاندماج في الدولة قائماً على مبدأ الشراكة المتكافئة، فضلاً عن التكيف المتبادل ما بين الدولة من جهة والأقليات من جهة أخرى، وبالتالي

تصبح الدولة معبرة عن مختلف مكوناتها وتصبح الدولة بذاتها محوراً جديداً للانتماء والولاء، ما دام الجميع فيها شركاء وعلى قدم المساواة، وما دامت هذه الشراكة قائمة على الاعتراف العام بالتنوع الثقافي.

### الخاتمة:

يعد موضوع حقوق الأقليات من المواضيع التي تستدعي التحليل والدراسة من أجل تبيان التعدد والتنوع داخل القوميات المتجانسة، وهذا ما دعا إليه "ويل كيمليكا" إذ دافع بشدة عن ضرورة احترام كل الثقافات وكل الهويات وأعاد النظر في كيفية التعامل مع حقوق الأقليات والتنوع الثقافي، من خلال سياسات التعددية الثقافية الليبرالية التي تهدف إلى إدارة التنوع الثقافي بطريقة سلمية دون اللجوء إلى إقصاء وتهميش واستبعاد للأقليات الثقافية أو استيعابها قسراً في ثقافة الأكثرية، والعمل على إنتاج هوية مدنية واحدة تعتمد القيم الديمقراطية وتكريس مفهوم المواطنة المتعددة الثقافات على المستوى المحلي داخل الدولة.

وفي ختام البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. يرى أغلب المفكرين أن من الصعوبة إعطاء تعريف جامع لمعنى مفهوم الأقلية، وذلك بسبب تعدد اختصاصات واتجاهات الذين تناولوا هذا المفهوم، وكذلك اختلاف درجة الثقافة لهؤلاء المفكرين الذين تناولوا مفهوم الأقلية، إضافة إلى تنوع البيئات التي خرج منها هذا المفهوم.
2. إن معنى مفهوم الأقلية يرتبط في الغالب بالمجموعات الأقل عدداً داخل الدولة.
3. هنالك العديد من المعايير التي تم طرحها في تصنيف الأقليات، إلا أن على الرغم من ذلك لا يوجد معيار واحد تم الاتفاق عليه وأنه المعيار الذي يؤخذ به دون غيره في تصنيف الأقليات، وسبب ذلك يعود إلى تباين واختلاف طرق معالجة قضايا الأقليات وبالنتيجة إلى تباين واختلاف الحلول والمعالجات التي توصلوا إليها.
4. قَسَمَ "ويل كيمليكا" الأقليات في البلدان الغربية إلى ثلاثة أصناف وهي المهاجرون والأقليات القومية والسكان الأصليين، وحدد لكل صنف من هذه الأقليات سياسات تتبعها الدول لضمان حقوق الأقليات أسماها (سياسات التعددية الثقافية الليبرالية).
5. طرح "ويل كيمليكا" ثمانى من سياسات التعددية الثقافية تجاه مجموعة المهاجرين، كان الهدف من هذه السياسات تحقيق الاندماج عن طريق التكيف مع التباينات الثقافية وليس استيعابها قسراً، وأن تلك السياسات تتوافق مع مبادئ الليبرالية بحكم كونها تشتمل على الحمایات الخارجية وليس التقييدات الداخلية، فهي تعمل على زيادة انخراط المهاجرين في المؤسسات الثقافية المهيمنة والحد من التصرفات القائمة على التمييز العرقي أو التعصب.

٦. دعا "كيمليكا" إلى تبني ست من سياسات التعددية الثقافية تجاه الأقليات القومية، تهدف هذه السياسات إلى أن تتال الأقليات القومية حق الاستقلال التام عن الدولة إذا ما أرادت ذلك، وأن عملية تغيير مسار بناء الدولة باتجاه الدولة متعددة الثقافات سيؤدي إلى رغبة الأقلية القومية في البقاء كجزء من هذه الدولة على الرغم من تمتعها بحق الاستقلال التام، لأنها لم تعد واقعة أصلاً تحت ضغوط الاستيعاب القسري كما كان في عملية بناء الدولة - الأمة (الدولة القومية).

٧. طرح "كيمليكا" تسعاً من سياسات التعددية الثقافية تجاه السكان الأصليين، يهدف من خلالها إلى حياة تآيد السكان الأصليين وإشراكهم في عملية تكوين الدولة متعددة الثقافات، ومساعدتهم في نيل كامل استقلالهم الذاتي الداخلي من خلال تمتعهم بنظام قانوني عرفي خاص بهم قائم على التقاليد والعادات القبلية، بحيث يتم في هذا النظام القانوني الالتزام باحترام حقوق الإنسان.

٨. من أجل ضمان حقوق الأقليات والحفاظ على الدولة من خطر الانفصال لا بد من الموائمة بين الوحدة السياسية والتعدد المجتمعي، ويتم ذلك من خلال المساواة بين مختلف الثقافات والاعتراف بها رسمياً والتحول في مفهوم الدولة بالانتقال من الدولة القومية إلى الدولة متعددة الثقافات تجعل الاندماج فيها قائماً على مبدأ الشراكة المتكافئة، وتعمل على التوفيق بين الأغلبية والأقليات الثقافية.

### المصادر باللغة العربية:

١. ابن منظور . ٢٠٠٩ . "لسان العرب" . المجلد الثالث . القاهرة: دار الكتاب العربي.
٢. بحر ، سميرة . ١٩٨٢ . "مدخل لدراسة الأقليات" . القاهرة: دار الأنجلو المصرية.
٣. البغدادي ، عبد السلام . ١٩٩٣ . "الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في أفريقيا" . بيروت: مركز دراسات الوحدة الوطنية.
٤. حماية ، هبة البدوي محمد . ٢٠٢٣ . "التعددية الثقافية وحقوق الأقليات بين النجاح والإخفاق: دراسة في فلسفة ويل كيمليكا" . جامعة المنوفية . مجلة بحوث كلية الآداب . المجلد ٣٤ . العدد ٣.
٥. الداغر ، مجدي . ٢٠٠٦ . "أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم (قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م)" . المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
٦. الرشيد ، أحمد . ١٩٩٧ . "منظمة المؤتمر الإسلامي" . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
٧. شابري ، لورانت . ١٩٩٢ . "الأقليات في الشرق الأدنى" . القاهرة: مكتبة مدبولي.
٨. ضناوي ، محمد علي . ١٩٩٢ . "الأقليات الإسلامية في العالم" . بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.
٩. عبد الكافي ، إسماعيل عبد الفتاح . ٢٠٠٦ . "معجم مصطلحات عصر العولمة: مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية" . بيروت: الثقافية للنشر والتوزيع.
١٠. العكش ، منير . ٢٠٠٩ . "أمريكا والإبادات الثقافية: لعنة كنعان الإنكليزية" . بيروت: دار رياض الحرمين للكتب والنشر.
١١. علي ، حيدر إبراهيم و حنا ، ميلاد . ٢٠٠٢ . "أزمة الأقليات في الوطن العربي" . القاهرة: دار الفكر.
١٢. غليون ، برهان . ١٩٩٨ . "المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات" . القاهرة: دار سينا.
١٣. كيمليكا ، ويل . ٢٠١٠ . "مدخل إلى الفلسفة السياسية المعاصرة" . ترجمة: منير الكشو . تونس: دار سيناترا.
١٤. كيمليكا ، ويل . ٢٠١١ . "أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع" . ج ١ . ترجمة: أمام عبد الفتاح أمام . الكويت: عالم المعرفة.



١٥. كيمليكا ، ويل . ٢٠١١ . "أوديسا التعددية الثقافية: سير السياسات الدولية الجديدة في التنوع" . ج ٢ . ترجمة: أمام عبد الفتاح أمام . الكويت: عالم المعرفة.
١٦. كيمليكا ، ويل . ٢٠٢٠ . "مواطنة الثقافات المتعددة: نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات" . ترجمة: هيثم غالب الناهي ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
١٧. لويد ، ب.س . ١٩٩٠ . "أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي" . ترجمة: شوقي جلال . الكويت: عالم المعرفة.
١٨. مجيد ، حسام الدين علي . ٢٠٠٩ . "إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: دراسة في نموذج ويل كيمليكا" . أطروحة دكتوراه غير منشورة . كلية القانون والسياسة . جامعة صلاح الدين . أربيل.
١٩. مسعد ، نيفين عبد المؤمن . ١٩٨٨ . "الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي" . القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
٢٠. مصطفى ، غادة فولبي علي . ٢٠٢٢ . "الفكر السياسي عند ويل كيمليكا" . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية البنات للآداب والعلوم والتربية . جامعة عين شمس . القاهرة .
٢١. مهنا ، نصر و يحيى ، جلال . ١٩٨٠ . "مشكلات الأقليات في الوطن العربي" . القاهرة: دار المعارف.
٢٢. هاشم ، عماد و الصمد ، علي و حمزة ، علي . ٢٠٢٠ . "الأقليات وأبعادها الجيوسياسية على الأمن القومي العربي" . مجلة أوراق ثقافية . السنة الأولى . العدد الخامس.
٢٣. يونس ، عادل . ١٩٩٠ . "العالم الإسلامي اليوم" . القاهرة: دار ابن سينا.

#### المصادر باللغة الانكليزية:

1. Casals , Neus Torbusco . 2006 . "A Liberal Approach To Multiculturalism" . University Pompeu Fabra . Barcelona . Spain.
2. Encyclopedia America . 1979.
3. Kymlicka , Will . 1999 . "Theorizing Indigenous rights" . University of Toronto Law Journal . University of Toronto . Toronto . Issue49.
4. Kymlicka , Will . 2000 . "Nation-building and minority rights: Comparing West and East" . Journal of Ethnic and Migration studies . Taylor & Francis Ltd . U.K . Vol.26 . No.2.
5. Kymlicka , Will . 2001 . "Politics in the vernacular: nationalism multiculturalism and citizenship" . Oxford University press . Oxford.
6. Kymlicka , Will . 2002 . "Preface in: Can Liberal Pluralism be Exported? Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe" . Oxford University Press . Oxford . New York.
7. Kymlicka , Will . 2004 . "Culturally Responsive Policies" . Human Development Report . office occasional paper . Background paper for HDR . UNDP.
8. Kymlicka , Will . 2004 . "Finding our way: rethinking ethno cultural relations in Canada" . Oxford University Press . Oxford.
9. Kymlicka , Will . 2005 . "Liberal Multiculturalism: Western Models, Global Trends, and Asian Debates" . Queen's University.
10. Kymlicka , Will . 2007 . "The new debate on minority rights and postscript in multiculturalism and Political Theory" . Cambridge University Press . Cambridge . New York.
11. Moskvitcheva , Svetlana and Viaut , Alain . 2019 . "Minority Languages from western Europe and Russia" . Comparative Approaches and Categorical Configurations . springer . Switzerland . Moscow . Russia.
12. Sillsed , David . 1968 . "International Encyclopedia of the Social Science" . VOL 17 . New York Macmillan.